وصارم؛ «فلأجل معالجة جدية لقضية مستقبل السلام بين اسرائيل والفلسطينيين، من الضروري بمكان فرز عناصر الدعاية التي أدت الى غسل الادمغة وسمّمت العقول، الى المدى الذي بات فيه صانعو القرارات في تل ـ ابيب أسرى مقيدين، والناس ضحايا».

وبين ارث الماضي وطموحات المستقبل، يعرض الكتاب مجريات نشأة اسرائيل ووقائعها على شكل سلسلة مترابطة الحلقات؛ فيبدأ باستعراض السياسة التي اتبعها بن ـ غوريون قبل العام ١٩٤٨، وهي سياسة براغماتية مرنة، اظهرت قدراً من الاستعداد للتسوية، على الرغم من عدم اعترافها بالفلسطينيين على انهم شعب يسعى الى تقرير مصيره. الا انه على الرغم من نكران قيادة الحركة الصهيونية للحقوق الوطنية المشروعة للفلسطينيين، وسعيها الدائب الى ابعادهم الى الاردن، خلال فترة الانتداب البريطاني، فانها احجمت عن اتباع سياسة العنف. غير انه مع تصاعد اعمال الارهاب والاستفزاز ضد الفلسطينيين بدون تمييز، وتفاقم التوتر بين العرب واليهود، سعت الحركة الصهيونية الى اعداد اليهود نفسياً، في النظر الى مسألة النزاع مع الجانب العربي على انها مسألة وقت ليس الا؛ وان لا حل امامهم الا اللجوء الى القوة في النزاع «مع مخلوقات وحشية، بدائية وساذجة».

هكذا أدت حرب العام ١٩٤٨ الى نتائج مأساوية للفلسطينيين، وافتتحت مرحلة من النزاع مع العالم العربي. لقد كانت لدى العرب شكوك، لم تكن من دون أساس، في ان قيام دولة اسرائيل هو الخطوة الاولى للحركة الصهيونية من اجل مزيد من التوسع واحتلال الاراضي العربية، بهدف اقامة اسرائيل الكبرى، وهو أمر لم ينكره، على أي حال، القادة الصهيونيون أنفسهم. على الرغم من ذلك، فان دخول العرب الحرب مع اسرائيل كان ـ حسب اعتقاد الكاتب ـ نتيجة لقصر نظر الزعماء العرب أنفسهم؛ اذ ان موافقتهم على قرار التقسيم كانت ستغدو بمثابة «ضربة معلّم» للتوسع اليهودي في ضم اراض جديدة، استناداً الى ما انطوى عليه القرار من قيام للدولة الفلسطينية. وذكر الكاتب، في هذا السياق، ان بن ـ غوريون، قال معلقاً: «ان اجتياح الجيوش العربية لفلسطين قد ساهم في انطلاق يد اسرائيل من تحديدات قرار هيئة الامم المتحدة، وبرّر، بالتالي، كسب المزيد من الاراضي».

لقد عمل الكاتب، بشكل متوسع ونقدي في آن، على الوثائق الخاصة بقضية «التهجير» الجماعي للفلسطينيين؛ كما تمحّص، بجدية أكبر، شهادات القادة الصهيونيين في تلك الحقبة. وهو لم يهمل، طبعاً، الكتابات المنشورة، على نطاق واسع، في ما يخص هذه القضية؛ الا انه ركز، على ما يبدو، على الوثائق، فذكر ان وثائق غير مصنفة في الارشيف الصهيوني والاسرائيلي، تعود الى ١٦ حزيران (يونيو) ١٩٤٨، تشير الى ان الرحيل الفلسطيني لم يفاجىء احداً. وعلى سبيل المثال، فقد خاطب بن ـ غوريون الحكومة الاسرائيلية المؤقتة، قائلاً: «ان ثلاثة احداث عشناها اليوم؛ اولها اجتياح الجيوش النظامية العربية؛ وثانيها مقدرتنا على صد هذه الجيوش؛ وثالثها رحيل الفلسطينيين؛ وانا، شخصياً، لم افاجأ بأي من هذه الاحداث».

واستطرد الكاتب، في هذا الصدد، فذكر ان عملية تهجير الفلسطينيين كانت رفضت، بخاصة من بعض الهيئات التنفيذية للوكالة اليهودية التي كان لليبراليين وللاحزاب يسارية الطابع تأثيراً قوياً فيها. ومع ذلك، فان صانعي القرار الحقيقيين كانوا بن ـ غوريون ومساعديه، وقادة الهاغاناه، والقيادة العامة لقوات الدفاع الاسرائيلية؛ واذ كان في أيديهم الامر الحاسم في تحديد العلاقة او التعامل مع السكان العرب، فقد كان هدفهم افراغ الدولة اليهودية من الفلسطينيين تماماً.

والواقع ان الكاتب لم يبدع اسلوباً جديداً، في هذا المجال، عندما جعل من ادانة بن ـ غوريون المدخل لتبرئة المؤسسات اليهودية الاخرى من اثم «التهجير». غير انه استدرك، في مكان آخر، بأن المؤسسات التشريعية والتنفيذية كانت تتعامل مع هذه المسألة باعتبارها حلاً اعجازياً لمسألة وجود أقلية كبيرة في الدولة اليهودية. ودحض، في السياق ذاته، زعم بن ـ غوريون القائل بأن العرب تركوا مدناً بأكملها، مثل حيفا وطبريا، على الرغم من عدم وجود أي خطر يتهددهم (ص ١١٧)، فيقول، ان النشريات الحديثة، بيّنت، بما لا يقبل الشك، عمليات التدمير والمذابح والتهديدات والابعاد بالقوة، بما يكفي لدحض مثل هذا الزعم؛ كما جهدت اسرائيل الى